تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)(*)

الباحث: عبدالستار صالح محمد البيلاوي
جامعة الانبار
كلية الإدارة والاقتصاد
Abdulsattarsalih100@gmail.com

أ.د. علي أحمد درج الدليمي
جامعة الانبار
كلية الإدارة والاقتصاد
darajali83@yahoo.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.6.17

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٩/١ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٩/١٧ تأريخ النشر ٢٠٢٢/١٢/٣٠

المستخلص

يُعد موضوع الإنفاق العام والميزان التجاري من المواضيع الهامة التي أثارت اهتمام الباحثين، إذ يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، فضلاً عن تحليل هيكل الإنفاق العام بشقية (الجاري والاستثماري) والميزان التجاري بشقية (الصادرات والاستيرادات).

أظهرت نتائج الجانب التحليلي أن الإنفاق العام شهد انخفاضاً ملحوظاً للأعوام (٢٠١٤ و٢٠١٥) بلغ ما قيمته (83556) و(70396) مليار دينار على التوالي، ويعود سبب ذلك الانخفاض إلى الأزمة المركبة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط الخام، واستحواذ التنظيمات الارهابية على أجزاء شاسعة من المدن العراقية، مما أدى إلى توقف بعض الحقول النفطية عن الانتاج، وتوجيه الزيادة في الإنفاق على العمليات العسكرية وما رافقها من تطورات امنية في البلاد، فضلا عن زيادة الرواتب والمخصصات الوظيفية نتيجة زيادة اعداد المقاتلين المتطوعين ضمن صفوف القوات العراقية واستحداث تشكيلات إدارية وعسكرية جديدة لمحاربة التنظيمات الارهابية، فيما شهدت مدة نهاية البحث عام (٢٠٢٠) انخفاضا ملحوظاً ليسجل ما قيمته (76081) مليار دينار، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المزدوجة المتمثلة بتدهور الوضع الصحي العالمي والعراق بشكل خاص في مكافحة جائحة كورنا (COVID-19).

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الجاري، إجمالي الاستيرادات، إجمالي الصادرات، عجز الموازنة العامة.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٣) العدد (٦) ٢٠٢٢
الصفحات: ٢٩٥-٣١٢

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

Analysis of the relationship between public spending and trade balance in Iraq for the period (2004-2020)

Abstract

The issue of public spending and the trade balance is one of the important topics that aroused the interest of researchers, as the research aims to analyze the relationship between public spending and the trade balance in Iraq for the period (2004-2020), as well as analyze the structure of public spending in terms of (current and investment) and the trade balance in terms of (exports) and imports.

The results of the analytical side showed that public spending witnessed a remarkable decline for the years (2014 and 2015) amounting to (83,556) and (70,396) billion dinars, respectively. Iraqi cities, which led to the suspension of some oil fields from production, directing the increase in spending on military operations and the accompanying security developments in the country, as well as increasing salaries and job allocations as a result of the increase in the number of volunteer fighters within the ranks of the Iraqi forces and the creation of new administrative and military formations to fight organizations Terrorism, while the end of the research period in the year (2020) witnessed a remarkable decline to record a value of (76081) billion dinars, and the reason for this is due to the double crisis represented by the deterioration of the global health situation and Iraq in particular in the fight against the Corona pandemic (COVID-19).

Keywords: Investment spending, current spending, total imports, total exports, public budget deficit.

المقدمة:

شهد الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية لم يستطع التخلص منها كونها مرتبطة بعضها بالبعض، فاختلال هيكل الميزان التجاري هو انعكاس لاختلال آخر اشد وطأة ألا وهو اختلال الهيكل الإنتاجي نتيجة الاحادية الريعية وإهمال القطاعات الأخرى، ومن ثم انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مساهمة قطاع النفط، انعكس ذلك على عدم تنوع هيكل الصادرات والاعتماد على الصادرات النفطية، فضلاً عن ذلك لم تنجح السياسة المالية التي اتبعتها الدولة في تنشيط الاقتصاد عن طريق الإنفاق العام، لكون زيادة الإنفاق الجاري عمل على زيادة الطلب المحلي الذي لم تقابله زيادة في العرض المحلي بسبب التوقف شبه التام للجهاز الانتاجي، مما جعل الحكومة تلجأ إلى سد فجوة الطلب المحلي عن طريق الاستيراد من الخارج لمختلف السلع والخدمات وهو ما يعني خروج العملة الصعبة للخارج واستمرار استنزاف الاقتصاد للموارد المالية، فضلا عن أن الانخفاض في الإنفاق الاستثماري أسهم في ضعف القطاعات الإنتاجية وضعف الصادرات السلعية ومن ثم إبقاء قطاع النفط هو المورد الوحيد والمهيمن على صادرات العراق. وفي رأي الاقتصاديين انه كلما زادت النفقات العامة زاد معها النفع العام الا ان هذا الاعتقاد غير صحيح لأنه في حالة زيادة النفقات دون تحقيق المنافع المستهدفة سيترتب عليها زيادة في أوجه الإسراف وهدر المال العام بسبب سوء توزيع النفقات.

أهمية البحث:

يوضح البحث مدى نجاح سياسة الإنفاق العام المتبعة في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) في تحسين رصيد الميزان التجاري العراقي. لمعرفة مدى تأثر الميزان التجاري بالإنفاق العام.

مشكلة البحث:

بعد عام (٢٠٠٣) شهد الانفاق تزايدا وما واكب ذلك على الاقتصاد العراقي من اختلال في الميزان التجاري نتيجة التشوه في هيكل الصادرات جراء الاعتماد المطلق على سلعة واحدة، وهي النفط الخام، الذي تحكمه المتغيرات الخارجية الاقليمية والدولية، فضلاً عن متغيرات داخلية وظروف سياسية ومؤسساتية، التي تؤدي تقلباته بين الحين والآخر إلى جعل الميزان التجاري معرضاً لعدم التوازن.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها :

"تدني دور الإنفاق العام في معالجة اختلال الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي".

هدف البحث:

انطلاقاً من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الإنفاق العام والميزان التجاري يهدف البحث إلى:

١. تحليل تطور حجم وهيكل الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق.
٢. تحديد العلاقة بين الإنفاق العام ورصيد الميزان التجاري في العراق.

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي بأسلوب الوصفي التحليلي لبيان للعلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كما يأتي:

المحور الأول: كان عنوانهُ الإطار النظري للإنفاق العام والميزان التجاري والعلاقة النظرية بين الإنفاق العام والميزان التجاري.

المحور الثاني: جاء تحت عنوان تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

المحور الثالث: فقد اختص بتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠). واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

١-١ المحور الأول: الإطار النظري للإنفاق العام والميزان التجاري والعلاقة النظرية بين الإنفاق العام والميزان التجاري:

١-١-١ مفهوم الإنفاق العام:

إن مصطلح الإنفاق العام يتكون من مقطعين اثنين: النفقة بمعنى مصاريف، وعامة بمعنى أن تقوم بها مؤسسات الدولة العامة من قبل أشخاص يمثلون هذه المؤسسات وعلى قمة هرم إدارتها العليا، وهم يمثلون مؤسسات الدولة العامة وخاضعين للقانون العام بفرعيها الإداري والدستوري، وقد تم تكليفهم أو تفويضهم للقيام بعملية الإنفاق العام على شرط أن تؤدي هذه النفقة إلى تحقيق الصالح العام بإشباعها حاجة عامة (حمدي، ٢٠١٥: ٤٧)، وتعرف النفقة العامة على أنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة (محي الدين ومحمد، ٢٠٢١: ٤١).

ومن وجهة نظر الباحث يُعرف الإنفاق العام على أنه: عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او احدى السلطات المكونة لها بقصد اشباع حاجة من الحاجات العامة فعن طريقها تتمكن الدولة من توفير البيئة الأساسية اللازمة للتنمية.

١-١-٢ مفهوم الميزان التجاري:

يُعرف الميزان التجاري بأنه: جزء من ميزان المدفوعات يشمل كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات واستيرادات بلد ما مع بقية دول العالم في مدة زمنية محددة، بالتركيز على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود (العاني ومحي، ٢٠١٩: ٣٣٦)، والميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، وخاصة البلدان النامية المصدرة للنفط والمعادن، ويُعد الميزان التجاري من العوامل الداخلة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد (مليكي وآخرون، ٢٠١٢: ١٣٧).

واستناداً لما سبق يمكن تعريفه على انه الفرق بين صادرات البلد وبين قيمة استيراداته سواء كانت سلع أو خدمات منظورة أو غير منظورة خلال مدة زمنية محددة، يسجل الميزان التجاري فائضاً (Surplus) إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الاستيرادات، ويسجل عجزاً

(Disabled) إذا كانت قيمة استيراداته أكبر من قيمة صادراته، ويطلق عليه بالحساب الجاري (Current account).

١-١-٣ العلاقة النظرية بين الإنفاق العام والميزان لتجاري:

تحليل العلاقة بين الإنفاق العام وتصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري، تختلف فاعلية الإنفاق العام في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري حسب توجهات وأهداف الدولة، التي عادة ما تستهدف تحقيق آثار مباشرة عن طريق زيادة الإنتاج أو الاستهلاك أو آثار غير مباشرة عن طريق آلية عمل كل من مضاعف الإنفاق العام والمعجل في الاقتصاد (الجزار، ٢٠٢١: ٧).

١-١-٣-١ فاعلية الإنفاق العام المباشرة في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري:

يؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية، إما يكون في شكل إنفاق استثماري يطلق عليه (إنتاجية الإنفاق العام) وتتوقف درجة تأثيره على مدى كفاءة استخدامه، أو إنفاق جاري يمكن ان يكون سبباً لزيادة إنتاجية العمال عن طريق منحهم التعليم والصحة والتدريب المجاني الذي يخلق زيادة في الطلب الخاص (Egwaikhide,1999:265). وكما هو معروف ان الطلب الفعلي يتكون من الطلب الخاص والعام على أموال الاستثمار وعلى اموال الاستهلاك، يتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على الطلب الفعلي أي الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك ولما كانت النفقات أحد مكونات الطلب الكلي، وأن هذا الأخير يحدد مقدار الناتج الكلي، فإن زيادة حجم الإنفاق العام يقود إلى زيادة الناتج الكلي من السلع والخدمات (Cakrani,*et.al.*,2013:302) ذلك أن زيادة الإنفاق العام يعني زيادة مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات، إذ أن هذه السلع والخدمات هي جزء من الناتج الكلي، فأي زيادة في الجزء الذي تشتريه الحكومة من الناتج الكلي يزيد من قوة تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي ثم على الناتج الكلي، زيادة الناتج القومي (الدخل القومي) تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد نتيجة توزيع عوائد عناصر الإنتاج على المساهمين في العملية الإنتاجية (صالح وعداي، ٢٠٢٠: ٣٧٤).

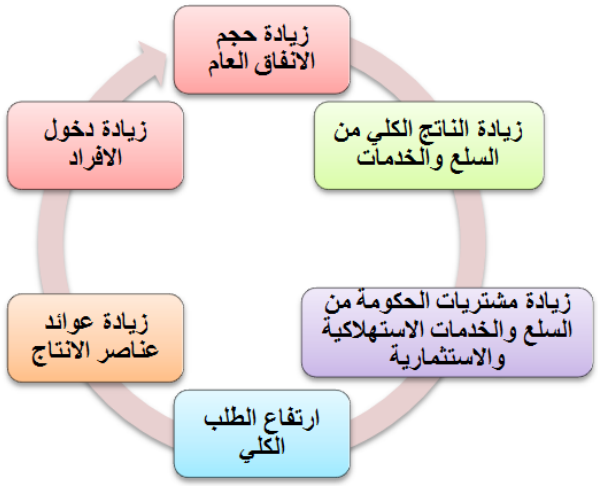

الشكل (1) فاعلية الإنفاق العام المباشرة وأثرها على الناتج القومي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على الفقرة (١-١-٣-١) من البحث.

١-١-٣-٢ فاعلية الإنفاق العام غير المباشرة في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري:

الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل (عن طريق مضاعف الإنفاق)، ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج المحلي، وبالتالي في مستوى الدخل المتحقق تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية (Olopade & Olopade,2010:3)، فضلاً عن ذلك تستطيع سلطات الدولة استخدام السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عرض النقود الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما يؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظراً لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال، من هنا سوف يتحسن ميزان المدفوعات باستخدام السيولة النقدية للحيلولة دون ظهور حالة عدم التوازن الاقتصادي سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات سياسات اللا استقرار (الخطيب وديات، ٢٠٢١: ٢٩٦).

١-١-٣-٣ أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري:

فإذا كانت الدولة تواجه عجزا في ميزانها التجاري فإن خفض الطلب الكلي عن طريق خفض حجم الإنفاق العام سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية، إذ تصبح السلع المحلية أكثر تنافساً في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة حجم الصادرات في حين ينخفض حجم الاستيرادات بسبب ارتفاع أسعار السلع الدولية مقارنة بمثيلتها المحلية ومع زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات يتحسن الميزان التجاري، ومنه يتحسن وضع ميزان المدفوعات، والعكس صحيح في حالة ما إذا كانت الدولة تواجه فائض في الميزان التجاري. وهكذا تكون السياسة الانفاقية الانكماشية مرغوب فيها إذا ما واجهت الدولة (عبدالله والبيلي، ٢٠٢١: ٤٦).

١-١-٤ العلاقة النظرية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري:

ويحدث عند تفوق جانب الإنفاق العام على جانب الايرادات العامة، وتماشياً مع ما تم ذكره قد تضطر الخزينة إلى دفع مبالغ مالية كبيرة قبل أن يكون لديها الأموال اللازمة، لذلك أي كما يعرف بالعجز النقدي وهو عبارة عن عجز مؤقت وفي مثل هذه الحالة من الممكن أن تلجأ الدولة إلى إصدار أذونات الخزانة العادية، وذلك لتمويل نفقاتها لحين تحصيل إيراداتها العادية المدرجة في الموازنة، فإن الدولة قد تحتاج للأموال لسد العجز الحقيقي في الموازنة ولكن تجد أن طبيعة ظروف سوق المال لا تشجع على عملية إصدار قرض بعيد الاستحقاق كأن يكون سعر الفائدة مرتفع وقت إصدار القرض وينتظر انخفاضه بوقت قريب فعندها تصدر ما يعرف بأذون الخزانة غير العادية (جوحي، ٢٠١٧: ٢٢٨)، ونظراً إلى سوء إدارة المالية العامة فإن جانب الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى ويكون بمعدّل نمو يفوق معدّل نمو الإيرادات العامة، ومن زاوية أخرى فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى حوالي ربع النفقات، وحوالي ثلث الإيرادات لخدمة الدَّين هذا يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة الدَّين (القطيط، ٢٠٠٧: ٢٦) ، وترجع العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري إلى نظريتين اساسيتين وهما النظرية الكينزية والتكافؤ الريكاردي، إذ تفترض النظرية الكينزية وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، من جهة أخرى تفترض نظرية التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري.

١-١-٤-١ فرضية النظرية الكينزية Keynesian Hypothesis:

تفترض أن هناك علاقة مباشرة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، أما اتجاه العلاقة فهي من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري والتي يطلق عليها بتوأمة العجزين The Twin deficit ويمكن تفسيرها في حالة زيادة عجز الموازنة (اتباع سياسة مالية توسعية) نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار الحكومي، وينتج عن ذلك رفع معدلات الفائدة وفي ظل مرونة اسعار الصرف سوف يزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها (ارتفاع قيمة العملة) بالمقارنة مع باقي العملات الأجنبية الأخرى، وينتج عن ذلك أن تصبح الاستيرادات أكثر إغراء للمواطنين وأقل تكلفة فتزيد الاستيرادات وتصبح الصادرات أكثر تكلفة للأجانب وأقل جذباً مما يقللها ومن هنا ينشا عجز الميزان التجاري (الجزار، ٢٠٢١: ٧).

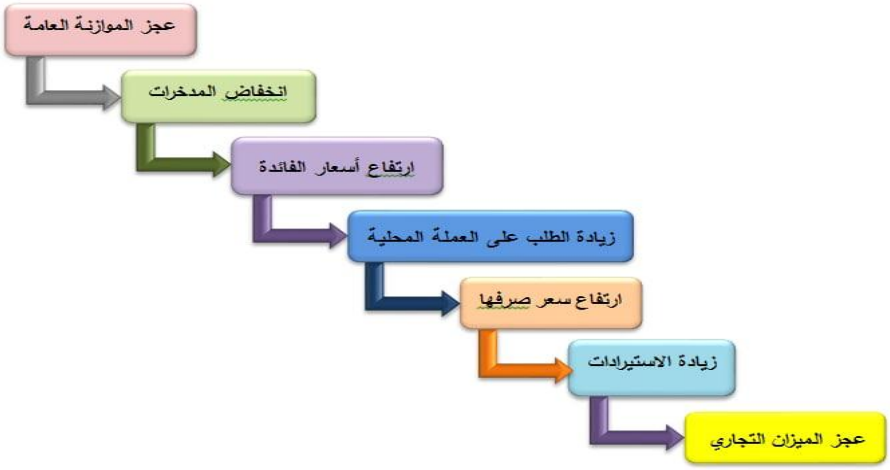

الشكل (2) العلاقة النظرية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري حسب النظرية الكنزية
المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على الفقرة (١-١-٤-١) من البحث.

١-١-٤-٢ فرضية التكافؤ الريكاردي Ricardo's Equivalence Hypothesis:

وهو يوضح عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وبين الميزان التجاري لأن الانتقال بين الضرائب وعجز الموازنة لا يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية، ومستوى الاستثمار، أو العجز في الميزان التجاري (السواعي والعزام، ٢٠١٥: ٩٩). ويتضح من التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة والناتج عن خفض الضرائب الموقت الذي سوف تعوضه الزيادة في المدخرات الخاصة وعجز الميزان التجاري. لأن عجز الموازنة والذي ينتج عن تخفيض الضرائب ليس إلا عملية مؤقتة، سوف يتم تعويضه عندما يقوم الأفراد بدفع الضرائب التي خفضت عليهم الآن في المستقبل، إذن العملية هي تأجيل لدفع الضرائب والعجز في الموازنة لعامة ذو أثر مؤقت، وانخفاض الادخار الحكومي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص، ولهذا السبب ذكره ريكاردو الذي يؤكد أنه لا توجد علاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري (العراقي وعيسى، ٢٠١٨: ٢٣٧).

١-٢ المحور الثاني: تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

١-٢-١ تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والصادرات:

يتضح عن طريق بيانات الجدول (1) أن الإنفاق الاستثماري بلغ ما قيمته (3051) مليار دينار، وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (11.73%) لعام (٢٠٠٤)، في حين بلغ إجمالي الصادرات (26002) مليار دينار لنفس العام، فيما شهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعا متتالياً للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٨) ليبلغ (3903) (5849) (9211) (20315) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (27.93%، 49.86%، 57.48%، 120.55%) وبنسب مساهمة متزايدة في إجمالي الصادرات بلغت على التوالي (11.17%، 13.77%، 19.12%، 27.20%) في حين شهد إجمالي الصادرات ارتفاعاً ايضاً، إذ بلغ ما مقداره (34929) (42466) (48181) (74686) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب متذبذباً بلغ (34.33%، 21.58%، 13.46%،55.01%)، ويعزى سبب ذلك إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي من قبل الأمم المتحدة التي بدأت منذ مطلع التسعينات وحتى نهاية الربع الأول من عام (٢٠٠٣) مما أسهم ذلك في زيادة الصادرات النفطية التي حققت زيادة في الايرادات العامة، إذ خصص جزء من الزيادة في الايرادات العامة إلى الإنفاق الاستثماري مما أدى إلى زيادة الإنفاق على المشاريع الصناعية ومشاريع البناء واعادة الاعمار وبناء الأنشطة الفعلية الاقتصادية والبنى التحتية بهدف توفير فرص عمل جديدة في نشاط الاقتصاد العراقي، أما في عام (٢٠٠٩) شهد الإنفاق الاستثماري انخفاضاً ملحوظاً، إذ بلغ (13091) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (35.56-%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (28.38%)، ثم اتبعه انخفاض إجمالي الصادرات، إذ بلغ (46133) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (38.23%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي ضربت اقتصادات العالم عام (٢٠٠٨)، فيما شهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً متزايداً للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٣) إذ بلغ (19472)(13623)(20756)(34647) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (48.74%، 30.04-%، 52.36%، 66.93%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (32.15%، 14.61%، 18.90 %، 33.10%) ورافقها ارتفاعا في إجمالي الصادرات بلغ (60563) (93226) (109804) (104671) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (31.28%، 53.93%، 17.78%،4.67-%) ويعود سبب هذا الارتفاع المتزايد في الإنفاق الاستثماري وإجمالي الصادرات نتيجة للتعافي من آثار الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على الاقتصادات أحادية الجانب، فضلا عن الاستقرار الامني الذي ساد البلاد، ثم عاود الإنفاق الاستثماري إلى الانخفاض مرة أخرى للأعوام (٢٠١٤- ٢٠١٦) وسجل ما قيمته (24931) (18564) (15894) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (28.04-%، 25.54-%، 14.38-%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (25.46%، 36.15%، 32.99%) على التوالي، وصاحب هذا الانخفاض أيضاً انخفاض في إجمالي الصادرات التي بلغت (97921) (51347) (48177) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (6.45-%، 47.56-%، 6.17-%)، وسبب هذا الانخفاض هو الأزمة المزدوجة (الحرب ضد التنظيمات الإرهابية وانخفاض اسعار النفط الخام)، كل هذا أثر على الاقتصاد العراقي، وفيما شهد عام (٢٠٢٠) انخفاض في قيمة الإنفاق الاستثماري التي بلغت (3208) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (86.86-%)، ويتسم إجمالي الصادرات بالانخفاض من العام نفسه إذ بلغ (61065) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ

(36.68-%)، مما سبق نستنتج بأن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري وإجمالي الصادرات، أي إن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة في إجمالي الصادرات، وفي حالة انخفاض الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى انخفاض إجمالي الصادرات.

الجدول (1) الإنفاق الاستثماري وإجمالي الصادرات في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)
(مليار دينار)

السنوات	الإنفاق الاستثماري	معدل التغير السنوي للإنفاق الاستثماري %	إجمالي الصادرات	معدل التغير السنوي للصادرات %	الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري إلى قيمة الصادرات %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	3051	----	26002	---	11.73
2005	3903	27.93	34929	34.33	11.17
2006	5849	49.86	42466	21.58	13.77
2007	9211	57.48	48181	13.46	19.12
2008	20315	120.55	74686	55.01	27.20
2009	13091	(35.56)	46133	(38.23)	28.38
2010	19472	48.74	60563	31.28	32.15
2011	13623	(30.04)	93226	53.93	14.61
2012	20756	52.36	109804	17.78	18.90
2013	34647	66.93	104671	(4.67)	33.10
2014	24931	(28.04)	97921	(6.45)	25.46
2015	18564	(25.54)	51347	(47.56)	36.15
2016	15894	(14.38)	48177	(6.17)	32.99
2017	16464	3.59	68034	41.22	24.20
2018	13820	(16.06)	102077	50.04	13.54
2019	24422	76.71	96433	(5.53)	25.33
2020	3208	(86.86)	61065	(36.68)	5.25

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:
- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي: https://cbiraq.org/Default.aspx.
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- الأرقام بين ( ) تعني إشارة سالبة.

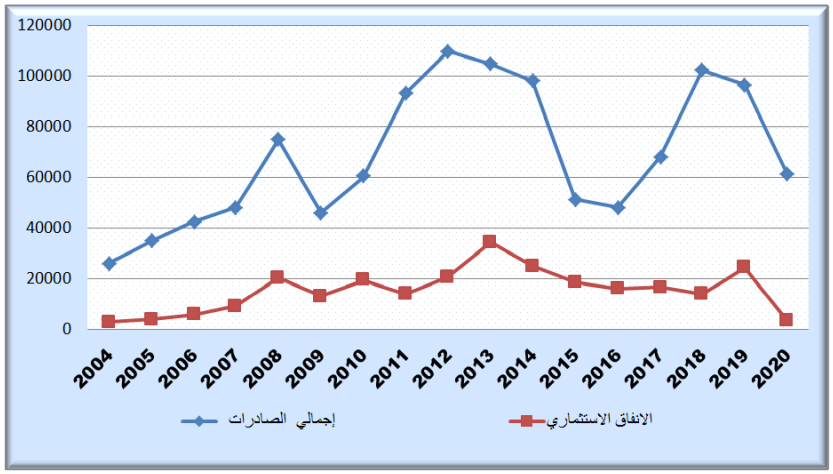

الشكل (3) تطور مسار الإنفاق الاستثماري وإجمالي الصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)
المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

١-٢-٢ تحليل العلاقة بين الإنفاق الجاري والصادرات:

إذ يتضح لنا عن طريق بيانات الجدول (2) أن الإنفاق الجاري بلغ (29066) مليار دينار وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (111.78%)، في حين بلغ إجمالي الصادرات ما قيمته (26002) مليار دينار للعام نفسه، فيما شهد الإنفاق الجاري ارتفاعاً ملحوظاً للأعوام (٢٠٠٥) و(٢٠٠٦) و(٢٠٠٨)، إذ بلغ على التوالي (22471)(32957)(39087) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (22.69-%، 46.66%، 31.08%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (64.33%، 77.61%، 52.34%)، فيما شهد إجمالي الصادرات ارتفاع يفوق الإنفاق الجاري، إذ بلغ ما مقداره (34929)(42466)(74686) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (34.33%، 21.58%، 55.01%)، ويعزى سبب ذلك إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي منذ التسعينات وحتى الربع الأول من عام (٢٠٠٣) والاستقرار الأمني وزيادة الصادرات العراقية، أما عام (٢٠٠٩) شهد الإنفاق الجاري زيادة تفوق إجمالي الصادرات، إذ بلغ (52567) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (34.49%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (113.95%)، في حين بلغ إجمالي الصادرات (46133) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (38.23-%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لتي أثرت على اقتصادات العالم وعلى الاقتصاد العراقي شأنه شأن الاقتصادات أحادية الجانب، إما الأعوام (٢٠١٠ و٢٠١١) سجل الإنفاق الجاري انخفاضاً ملحوظاً، إذ بلغ على التوالي (64351)(56017) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (22.42%، 12.95-%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (106.25%،60.09%)، بينما ارتفع إجمالي الصادرات، إذ بلغ (60563) (93226) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (31.28%، 53.93%)، ويعزى سبب ذلك نتيجة التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية، وفيما سجل الإنفاق الجاري للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٦) انخفاضا متتالياً، إذ بلغ (58625)(51832)(51173) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (18.83-%، 11.59-%، 1.27-%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (59.87%، 100.94%، 106.22%) ثم اتبعه انخفاض إجمالي الصادرات، إذ بلغت (97921) (51347) (48177) مليار دينار، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المركبة (الحرب ضد التنظيمات الإرهابية وانخفاض اسعار النفط الخام)، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي.

الجدول (2) الإنفاق الجاري وإجمالي الصادرات في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)
(مليار دينار)

السنوات	الإنفاق الجاري	معدل التغير السنوي للإنفاق الجاري %	إجمالي الصادرات	معدل التغير السنوي للصادرات %	الأهمية النسبية للإنفاق الجاري إلى قيمة الصادرات %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	29066	----	26002	---	111.78
2005	22471	(22.69)	34929	34.33	64.33
2006	32957	46.66	42466	21.58	77.61
2007	29819	(9.52)	48181	13.46	61.89
2008	39087	31.08	74686	55.01	52.34
2009	52567	34.49	46133	(38.23)	113.95
2010	64351	22.42	60563	31.28	106.25
2011	56017	(12.95)	93226	53.93	60.09
2012	69619	24.28	109804	17.78	63.40
2013	72226	3.74	104671	(4.67)	69.00
2014	58625	(18.83)	97921	(6.45)	59.87

السنوات	الإنفاق الجاري	معدل التغير السنوي للإنفاق الجاري %	إجمالي الصادرات	معدل التغير السنوي للصادرات %	الأهمية النسبية للإنفاق الجاري إلى قيمة الصادرات %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2015	51832	(11.59)	51347	(47.56)	100.94
2016	51173	(1.27)	48177	(6.17)	106.22
2017	59025	15.34	68034	41.22	86.76
2018	67052	13.60	102077	50.04	65.69
2019	87301	30.20	96433	(5.53)	90.53
2020	72873	(16.53)	61065	(36.68)	119.34

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي: https://cbiraq.org/Default.aspx.
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- الأرقام بين ( ) تعني إشارة سالبة.

أما الأعوام (٢٠١٧ و٢٠١٨) سجل الإنفاق الجاري ارتفاعاً ملحوظاً، إذ بلغ (59025) (67052) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (15.34%، 13.60%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (86.76%، 65.69%)، في حين ارتفع أيضاً إجمالي الصادرات وسجل ما قيمته (68034)(102077) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (41.22%، 50.04%)، ويعزى سبب هذا الارتفاع نتيجة التعافي من الأزمة المالية العالمية، فيما شهد إجمالي نهاية مدة البحث انخفاضاً في الإنفاق الجاري إذ بلغ (72873) مليار دينار لعام (٢٠٢٠) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (16.53-%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (119.34%)، ثم اتبعه انخفاض إجمالي الصادرات وسجل ما قيمته (61065) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (36.68-%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المزدوجة العالمية والمتمثلة في مواجهة التدهور الصحي العالمي (COVID-19) وانخفاض أسعار النفط الخام مما انعكس سلباً على إجمالي الصادرات والإنفاق الجاري في الاقتصاد العراقي، إذ يتضح عن طريق تحليل أرقام الجدول بأن هناك علاقة طردية بين إجمالي الصادرات والإنفاق الجاري، أي إن زيادة إجمالي الصادرات يودي إلى زيادة في الإنفاق الجاري، وفي حالة انخفاض إجمالي الصادرات يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الجاري.

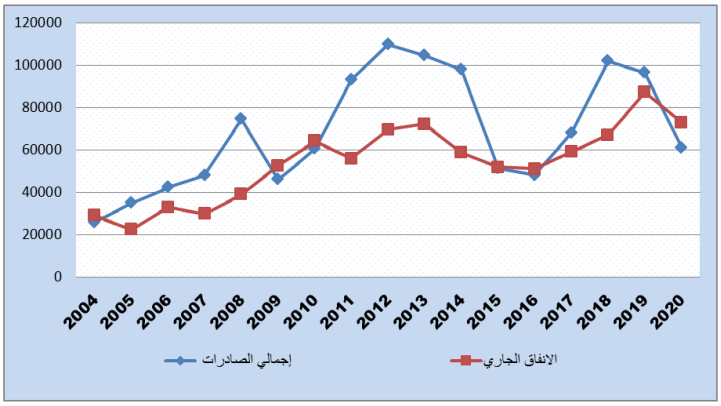

الشكل (4) تطور مسار الإنفاق الجاري وإجمالي الصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

١-٣- المحور الثالث: تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

١-٣-١ تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والاستيرادات:

يتضح من بيانات الجدول (3) أن الإنفاق الاستثماري بلغ (3051) مليار دينار وبنسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (9.81%)، فيما بلغ إجمالي الاستيرادات ما قيمته (31100) مليار دينار، في حين سجل الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً ملحوظاً للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، إذ بلغ على التوالي (3903)(5849)(9211) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (27.93%، 49.86%، 57.48%) وبنسب مساهمة متزايدة في إجمالي الاستيرادات بلغت (11.25%، 19.11%، 38.70%)، ليشهد عندها إجمالي الاستيرادات انخفاضاً ملحوظاً بلغ ما قيمته (34686) (30614) (23799) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (11.53%، 11.74-%، 22.26-%)، ويعزى سبب ذلك إلى التوجه نحو تفعيل القطاعات الاستثمارية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على البلدان الخارجية محاولة للحد من التبعية الاقتصادية أي القضاء على سياسات الاغراق التي تمارسها بعض الدول اتجاه العراق عن طريق إغراق السوق المحلية بالسلع الاجنبية، ويتم تعويض النقص من المنتجات المحلية بدلاً من الاستيرادات من الخارج، ثم سجل الإنفاق الاستثماري انخفاضاً للأعوام (٢٠٠٨ و٢٠٠٩)، إذ بلغ (20315)(13091) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (120.55%، 35.56-%) وبنسب مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (49.51%، 26.95%) ليسجل عندها إجمالي الاستيرادات ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (41034) (48569) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (72.42%، 18.36%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، أما الإنفاق الاستثماري سجل ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة للتعافي من آثار الأزمة المالية العالمية للأعوام (٢٠١١-٢٠١٣)، إذ بلغ (13623) (20756) (34647) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (30.04-%، 52.36%، 66.93%) وبنسب مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (24.36%، 30.17%، 46.93%) وما رافقه من ارتفاع في إجمالي الاستيرادات ليبلغ (55929) (68800) (73831) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب، إذ بلغ (8.85%، 23.01%، 7.31%)، أما الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٦) شهدت انخفاضاً متتالياً في الإنفاق الاستثماري ليبلغ (24931) (18564) (15894) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (28.04-%، 25.54-%، 14.38-%) وبنسب مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (36.49%، 33.09%، 39.31%) ليبلغ عندها إجمالي الاستيرادات ما قيمته (68329)(56105)(40433) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (7.45-%، 17.89-%، 27.93-%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المركبة (الحرب ضد التنظيمات الإرهابية وانخفاض أسعار النفط الخام)، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي، أما في عام (٢٠١٩) سجل الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً نتيجة التعافي من الأزمة المركبة ليبلغ (24422) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (76.71%) وبنسبه مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (35.54%) ليشهد عندها إجمالي الاستيرادات ارتفاعاً أيضاً، إذ بلغ (68719) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (27.12%)، فيما شهدت نهاية مدة البحث انخفاضاً في الإنفاق الاستثماري بلغ (3208) مليار دينار لعام (٢٠٢٠) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (86.86-%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (5.11%) ثم اتبعه انخفاض إجمالي الاستيرادات وسجل ما قيمته (62787) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (8.63-%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المزدوجة العالمية والمتمثلة في

مواجهة التدهور الصحي العالمي (COVID-19) وانخفاض أسعار النفط الخام، مما انعكس سلباً على إجمالي الاستيرادات والإنفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي، إذ يتضح عن طريق تحليل أرقام الجدول بأن هناك علاقة عكسية بين إجمالي الاستيرادات والإنفاق الاستثماري، أي إن زيادة إجمالي الاستيرادات يودي إلى انخفاض في الإنفاق الاستثماري والعكس صحيح.

الجدول (3) الإنفاق الاستثماري وإجمالي الاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)
(مليار دينار)

السنوات	الإنفاق الاستثماري	معدل التغير السنوي للإنفاق الاستثماري %	إجمالي الاستيرادات	معدل التغير السنوي للاستيرادات %	الأهمية النسبية للأنفاق الاستثماري إلى قيمة الاستيرادات %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	3051	----	31100	----	9.81
2005	3903	27.93	34686	11.53	11.25
2006	5849	49.86	30614	(11.74)	19.11
2007	9211	57.48	23799	(22.26)	38.70
2008	20315	120.55	41034	72.42	49.51
2009	13091	(35.56)	48569	18.36	26.95
2010	19472	48.74	51380	5.79	37.90
2011	13623	(30.04)	55929	8.85	24.36
2012	20756	52.36	68800	23.01	30.17
2013	34647	66.93	73831	7.31	46.93
2014	24931	(28.04)	68329	(7.45)	36.49
2015	18564	(25.54)	56105	(17.89)	33.09
2016	15894	(14.38)	40433	(27.93)	39.31
2017	16464	3.59	44757	10.69	36.79
2018	13820	(16.06)	54059	20.78	25.56
2019	24422	76.71	68719	27.12	35.54
2020	3208	(86.86)	62787	(8.63)	5.11

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:
- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي: https://cbiraq.org/Default.aspx.
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- الأرقام بين ( ) تعني إشارة سالبة.

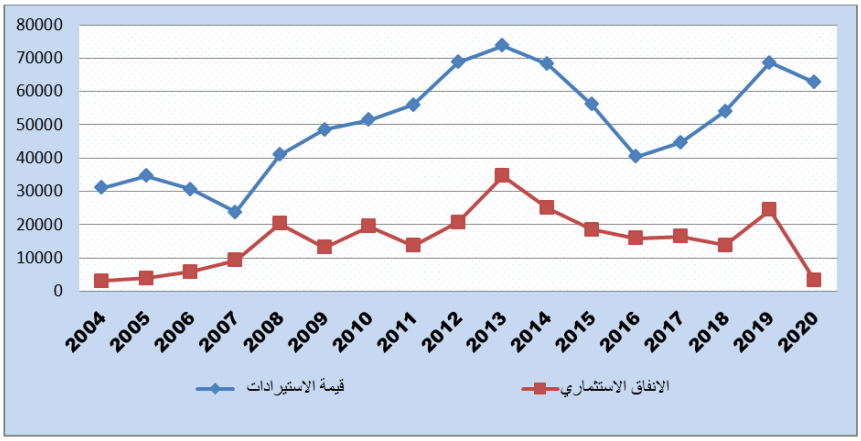

الشكل (5) تطور مسار الإنفاق الاستثماري وإجمالي الاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)
المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

١-٣-٢ تحليل العلاقة بين الإنفاق الجاري والاستيرادات:

يتضح من بيانات الجدول (4) إن الإنفاق الجاري عام (٢٠٠٤) بلغ (29066) مليار دينار وبنسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (93.46%) فيما بلغ إجمالي الاستيرادات ما قيمته (31100) مليار دينار، في حين سجل الإنفاق الجاري انخفاضا ملحوظا للأعوام (٢٠٠٦ و٢٠٠٧) إذ بلغ على التوالي (32957)(29819) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (46.66%، 9.5-%) وبنسب مساهمة متزايدة في إجمالي الاستيرادات بلغت (107.65%، 125.30%) ليشهد عندها إجمالي الاستيرادات انخفاضا ملحوظا بلغ (30614)(23799) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (11.74-%، 22.26-%)، ويعزى سبب ذلك إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي من قبل الأمم المتحدة، ثم سجل الإنفاق الجاري ارتفاعاً متتالياً للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠) إذ بلغ (39087) (52567) (64351) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (31.08%، 34.49%، 22.42%) على الترتيب، وبنسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (95.26%، 108.23%، 125.25%) ليسجل عندها إجمالي الاستيرادات ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (41034) (48.569) (51.380) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (72.42%، 18.36%، 5.79%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، أما الإنفاق الجاري سجل ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة للتعافي من آثار الأزمة المالية العالمية للأعوام (٢٠١٢ و٢٠١٣)، إذ بلغ (69619) (72226) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (24.28%، 3.74%) وبنسب مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (101.19%، 97.83%) وما رافقه من ارتفاع في إجمالي الاستيرادات ليبلغ (68800) (73.831) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (23.01%، 7.31%)، أما الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٦) شهدت انخفاضاً متتالياً في الإنفاق الجاري ليبلغ (58625)(51832)(51173) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (18.83-%، 11.59-%، 1.27-%) وبنسب مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (85.80%، 92.38%، 126.56%) ليبلغ عندها إجمالي الاستيرادات (68329)(56105)(40433) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (7.45-%، 17.89-%، 27.93-%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المركبة (الحرب ضد التنظيمات الإرهابية وانخفاض أسعار النفط)، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي، أما خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠١٩) سجل الإنفاق الجاري ارتفاعاً نتيجة التعافي من الأزمة المركبة ليبلغ ما مقداره على التوالي (59025) (67052)(87301) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب، إذ بلغ ما نسبته (15.34%، 13.60%، 30.20%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (131.88%، 124.03%، 127.04%) ليشهد عندها إجمالي الاستيرادات ارتفاعاً أيضاً، إذ بلغ ما مقداره (44757)(54059)(68719) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب إذ بلغ ما نسبته (10.69%، 20.78%، 27.12%).

الجدول (4) الإنفاق الجاري والاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)
(مليار دينار)

السنوات	الإنفاق الجاري	معدل التغير السنوي للأنفاق الجاري %	إجمالي الاستيرادات (M)	معدل التغير السنوي للاستيرادات %	الأهمية النسبية للإنفاق الجاري إلى قيمة الاستيرادات%
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	29066	----	31100	----	93.46
2005	22471	(22.69)	34686	11.53	64.78
2006	32957	46.66	30614	(11.74)	107.65

السنوات	الإنفاق الجاري	معدل التغير السنوي للأنفاق الجاري %	إجمالي الاستيرادات (M)	معدل التغير السنوي للاستيرادات %	الأهمية النسبية للإنفاق الجاري إلى قيمة الاستيرادات%
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2007	29819	(9.52)	23799	(22.26)	125.30
2008	39087	31.08	41034	72.42	95.26
2009	52567	34.49	48569	18.36	108.23
2010	64351	22.42	51380	5.79	125.25
2011	56017	(12.95)	55929	8.85	100.16
2012	69619	24.28	68800	23.01	101.19
2013	72226	3.74	73831	7.31	97.83
2014	58625	(18.83)	68329	(7.45)	85.80
2015	51832	(11.59)	56105	(17.89)	92.38
2016	51173	(1.27)	40433	(27.93)	126.56
2017	59025	15.34	44757	10.69	131.88
2018	67052	13.60	54059	20.78	124.03
2019	87301	30.20	68719	27.12	127.04
2020	72873	(16.53)	62787	(8.63)	116.06

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:
- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي: https://cbiraq.org/Default.aspx.
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- الأرقام بين ( ) تعني إشارة سالبة.

فيما شهد إجمالي نهاية مدة البحث انخفاضاً في الإنفاق الجاري، إذ بلغ ما مقداره (72873) مليار دينار لعام (٢٠٢٠) وبمعدل تغير سنوي سالب إذ بلغ ما نسبته (16.53-%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (116.06%) ثم اتبعه بالانخفاض أيضاً إجمالي الاستيرادات وسجل ما مقداره (62787) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ ما نسبته (8.63-%)، ويعزى ذلك إلى الأزمة المزدوجة العالمية والمتمثلة في مواجهة التدهور الصحي العالمي (COVID-19) وانخفاض أسعار النفط الخام مما انعكس ذلك سلباً على إجمالي الاستيرادات والإنفاق الجاري في الاقتصاد العراقي، إذ يتضح عن طريق تحليل أرقام الجدول بأن هناك علاقة طردية بين إجمالي الاستيرادات والإنفاق الجاري، أي إن زيادة إجمالي الاستيرادات يودي إلى زيادة في الإنفاق الجاري.

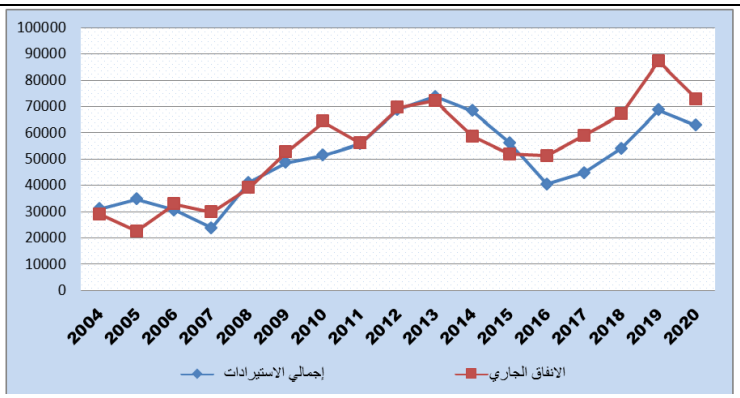

الشكل (6) تطور مسار الإنفاق الجاري وإجمالي الاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات منها:

١. إذ يتضح لنا أن العراق يعتمد على العالم الخارجي في إشباع حاجاته الاساسية والضرورية، فضلاً عن توفير متطلبات اعادة الاعمار والانماء الاقتصادي وذلك لعدم قدرة هياكله الانتاجية وضعف مرونته في تلبية الحاجات المحلية مما سيولد زيادة في الطلب المحلي مما ينعكس على زيادة الاستيرادات العراقية.

٢. اظهرت نتائج الجانب التحليلي أن الإنفاق العام شهد انخفاضا ملحوظا للأعوام (٢٠١٤ و٢٠١٥) بلغ ما قيمته (83556) و(70396) مليار دينار على التوالي، ويعود سبب ذلك الانخفاض إلى الأزمة المركبة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط الخام، واستحواذ التنظيمات الارهابية على أجزاء شاسعة من المدن العراقية، فيما شهدت مدة نهاية البحث عام (٢٠٢٠) انخفاضا ملحوظا ليسجل ما قيمته (76081) مليار دينار، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المزدوجة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط الخام وتدهور الوضع الصحي العالمي (COVID-19).

٣. في حين شهد الميزان التجاري عجزاً بلغ ما قيمته (5098) مليار دينار، في عام (٢٠٠٤)، ويعزى سبب ذلك إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الأمم المتحدة، وفيما شهد عام (٢٠٠٩) عجزاً في الميزان التجاري بلغ ما قيمته (2436) مليار دينار، ويعود سبب ذلك إلى الأزمة المالية لعالمية، ثم شهد عام (٢٠١٥) عجزاً في الميزان التجاري بلغ ما قيمته (4758) مليار دينار، ويعود سبب ذلك إلى دخول التنظيمات الإرهابية إلى عدد من المحافظات العراقية وتوقف بعض الحقول النفطية عن الإنتاج، في حين شهدت مدة نهاية البحث عام (٢٠٢٠) عجزاً في الميزان التجاري بلغ ما قيمته (1722) مليار دينار، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي والمتمثلة بتدهور أسعار النفط الخام، وانتشار جائحة كورنا (COVID-19).

٤. شهد الاقتصاد العراقي العديد من الأزمات والمعوقات والتحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومنها أحداث الغزو الأمريكي للعراق والحرب ضد عصابات (داعش) الإرهابية والأزمة المزدوجة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وتدهور الوضع الصحي العالمي (COVID-19).

٥. يُعد القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي مصدراً رئيساً في تمويل الايرادات العامة، فضلاً عن ذلك تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى المساهمة في الايرادات العامة، وذلك بسبب السياسات الخاطئة المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في العراق في تنمية القطاعات الاقتصادية.

التوصيات:

في ضوء معطيات البحث ونتائجه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

١. ضرورة التوجه نحوه التنسيق بين السياسة المالية والسياسة التجارية على أسس تخدم الاقتصاد العراقي، وذلك عن طريق برنامج عمل يضمن تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية؛ لأنها مصدر دائم في تعرضها للصدمات والاعتماد على مصادر أخرى للدخل؛ فضلاً عن تنشيط وتفعيل القطاع الخاص.

٢. إعطاء أهمية أكبر للإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري ولاسيما في الأمد القصير والمتوسط، وذلك لكون الانفاق الاستثماري (الإنتاجي وليس الاستهلاكي)، هو الأساس في تطور الاقتصاد والوسيلة الأساس لتنويع وزيادة الدخل والاستهلاك في الأمد الطويل.
٣. توفير الحماية والدعم اللازمين للقطاعات الإنتاجية في العراق من أجل تقليل الاعتماد على الخارج في إشباع الطلب لمحلي والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني.
٤. ضرورة تبني سياسة أكثر واقعية تعمل على ترشيد الإنفاق العام وخفض النفقات غير الضرورية، لأن الاقتصاد العراقي يتميز بزيادة حجم الإنفاق الجاري ليبلغ نسبته (77.33%) من إجمالي الإنفاق العام، مع ضرورة التركيز على الإنفاق الاستثماري الذي يشكل نسبة متدنية بلغت (22.65%) من إجمالي الإنفاق العام، والتوجه نحو مجالات التي تسهم في عملية التنمية مع ضرورة استخدام العقلاني للموارد المتاحة، الأمر الذي يسهم في عملية إحداث فائض في الميزان التجاري في العراق.
٥. ضرورة تطبيق سياسات اقتصادية شاملة التي من شأنها إدخال إصلاحات اقتصادية المتمثلة بالقطاع الصناعي والزراعي والتجاري، وذلك عن طريق وضع خطة اقتصادية شاملة تسهم بالنهوض في الاقتصاد العراقي بغية تنويع الصادرات السلعية والخدمية، الأمر الذي يؤدي زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات، وذلك عن طريق الحصول على العملات الصعبة من جراء التصدير لينعكس ايجاباً على الميزان التجاري العراقي.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، https://cbiraq.org/Default.aspx.
٢. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
٣. الجزار، فاروق فتحي السيد، (٢٠٢١). تحديد سلوك العجز المزدوج في الأجل الطويل في مصر ومدى تحقق فرضية نموذج التكافؤ الريكاردي والتباعد المزدوج، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد (١٢)، العدد (١١).
٤. جوحي، نسرين حسن، (٢٠١٧). دور حولات الخزينة على أهم المتغيرات النقدية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (٢٣)، العدد (٩٦).
٥. حمدي، سمير صلاح الدين، (٢٠١٥). المالية العامة، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان.
٦. الخطيب، فاروق بن صالح، عبدالعزيز بن احمد دياب، (٢٠٢١). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، ط٢، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية.
٧. السواعي، خالد محمد، أنور أحمد العزام، (٢٠١٥). العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الاردن، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (٢)، العدد (٢).
٨. صالح، لورنس ويحيى، نور شدهان عداي، (٢٠٢٠). فاعلية الانفاق العام في تصحيح اختلال الميزان التجاري في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (٢٦)، العدد (١١٩).
٩. العاني، عماد محمد علي عبداللطيف، براق حسين محي، (٢٠١٩). تحليل الاتساق بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (٢٥)، العدد (١١٥).
١٠. عبدالله، مصطفى احمد قمرالدين، خالد حسن محمد البيلي، (٢٠٢١). أثر الإنفاق العام على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان (١٩٩٢-٢٠١٨)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية.

١١.العراقي، بشار احمد، حسن كردي عيسى، (٢٠١٨). العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت أنموذجاً (١٩٨٠-٢٠١٦)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (٤)، العدد (٤٤).
١٢.القطيط، جهاد صبحي عبد العزيز، (٢٠٠٧). انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدَّين العام المحلي في مصر، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، مصر، المجلد (١١)، العدد (٣٣).
١٣.محي الدين، حداب، خاشعي محمد، (٢٠٢١). ترشيد الانفاق العام باتباع سياسة التقشف وأثرة على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية (١٩٩٠-٢٠١٧)، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، المجلد (١٠)، العدد (١)، الجزائر.
١٤.مليكي، سمير بهاء الدين وآخرون، (٢٠١٢). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، les cahiers du MECAS، جامعة تلمسان، المجلد (٨)، العدد (١)، الجزائر.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

15. Cakrani, E., Resulaj, P., & Koprencka, L. (2013). Government spending and real exchange rate case of Albania. European Journal of Sustainable Development, 2(4), 303-303.
16. Egwaikhide, F. O. (1999). Effects of budget deficit on trade balance in Nigeria: a simulation exercise. African Development Review, 11(2), 265-289.
17. Olopade, B. C., & Olopade, D. O. (2010). The impact of government expenditure on economic growth and development in developing countries: Nigeria as a case study. Department of Economics, Igbinedion University Okada, Edo State, Nigeria, 1-18.